نييليني
النشرة الدورية
النشرة الدورية نييليني رقم 63
www.nyeleni.org
info@nyeleni.org

افتتاحية

إعادة النظر في التجارة العالمية في ظل التوترات الجيوسياسية

اكتست المنظومة المتعددة الأطراف في أغلب مراحل هذا القرن والتي تأسست في أعقاب الحرب العالمية الثانية بالفساد واختطفتها مجموعة من الدول الثرية والقوية التي تعيد صياغة (ما يُطلق عليه) النظام العالمي القائم على أساس القواعد، وتعيد تعريف ماهية التعاون والعدالة والازدهار المشترك والاستقرار. وتقود هذه الحملة الولايات المتحدة الأمريكية التي تملك القوة المشتركة الرأسمالية والعسكرية، فتتخطى القواعد الجماعية وتفرض قرارات أحادية تعيد بشكل جذري صياغة السياسة والتجارة العالميتين. ولقد أفضى ذلك إلى قيام منظومة دولية هشة، حيث جميع القواعد قابلة للتغيير والقوة الغاشمة هي التي تحدد النتائج .

ليس الغرض من كل ذلك أن نقول أن المنظومة الدولية/ المتعددة الأطراف المحاصرة عادلة أو منصفة أو ديمقراطية. إذ طالما كانت أجهزتها الأبرز – مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية – أدوات لتعزيز مصالح القوى الاستعمارية السابقة. ومما يدعو للسخرية المريرة في الوقت الحالي أنه حتى القواعد التي تفرضها هذه المؤسسات قد أصابتها الفوض .

ولقد تحولت التجارة والاستثمار العالميان – سواء تم التفاوض بشأنهما من خلال الاتفاقيات التي أبرمتها منظمة التجارة العالمية أو الاتفاقيات الثنائية للتجارة الحرة أو الشراكات الاقتصادية الاستراتيجية – إلى أسلحة في النزاعات الجيوسياسية. ولا تُستخدم الأسعار والعقوبات والقيود المالية في تصحيح الاختلالات، بل في ممارسة ضغط سياسي قاسي وسحق الدول والشعوب. وتستهدف التدابير الاقتصادية من يجرؤ على رسم مسار بديل عن الرأسمالية العالمية والأيديولوجيات الفاشية.
وكما يتضح من آخر حروب غرب آسيا، ينتشر تأثير هذه الإجراءات إلى ما وراء الدول المعنية. وبالنسبة للدول النامية، تأتي العواقب وخيمة. فالأسعار المتقلبة والعقوبات العنيفة وأسعار السلع المتذبذبة والعقوبات الصارمة، تهدد سبل العيش للطبقة العاملة وترهق النظم الغذائية وترسخ الاعتماد .على الأسواق الخارجية التي لا يمكن التعويل عليها بشكل متزايد .

ويجد صغار المنتجين والعاملين – وهم ركيزة الاقتصادات المحلية – أنفسهم متورطين في تقلبات الأسعار العالمية وارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض الدخل .

عندما تتأثر السياسات الاقتصادية بالتطلعات الامبريالية والاستعمارية للمستوطنين، تتلاشى توقعات العدالة والإنصاف في التجارة . ويتبين من نماذج كوبا وفلسطين وفنزويلا كيف يؤدي تسليح التجارة إلى جانب التأكيدات الاستعمارية، إلى العقاب الجماعي للشعوب .

ولكن يقدم هذا الوقت من الأزمة فرصة بالغة الأهمية. وبينما تتضاءل الثقة في الأنظمة الحالية، تنهض الدول والحركات الاجتماعية للمطالبة بتجديد نظام حقيقي متعدد الأطراف – يكون قائماً على التعاون وليس القمع، وعلى الديمقراطية التشاركية وليس التمثيل الضبابي.

اهتمام خاص ببلدان الجنوب، والحركة الدولية للفلاحين والفلاحات لا فيا كامبيسينا

ساعدنا في بناء حركة السيادة الغذائية من القاعدة الشعبية .

اشترك الآن!
www.nyeleni.org

كل مساهمة لها أهميتها :
ادعموا نييليني !

تبرع الآن :
nyeleni.org/en/get-involved/

في دائرة الضوء

هدم الولايات المتحدة للنظام العالمي فيما بعد الحرب العالمية الثانية وبلدان الجنوب

نظام عالمي يندثر

نظام عالمي يندثر

في العام الثاني من الولاية الثانية للرئيس دونالد ترامب، مستهلاً باختطاف الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، وأعقبته الحرب التي شنها مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو على إيران، واصل الرئيس الأمريكي هدم النظام العالمي البالغ من العمر ثمانين عاماً الذي وضعته الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب الحرب العالمية الثانية. والنظام المندثر هو بنيان من القواعد والممارسات والسياسات التي تحافظ على هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وبقية الغرب الرأسمالي والتي تم الترويج لها بنبرة الحرية والتجارة الحرة والديمقراطية. لقد استبدلت الولايات المتحدة الأمريكية قواعدها وممارساتها، والتي كانت بالفعل غير عادلة لبلدان الجنوب، بالممارسة الأحادية للإكراه والقوة وقاعدة القوة التي تصنع الحق .

ولم نتخط بعد الربع الأول من العام 2026 وقد نجح دونالد ترامب بالفعل في هدم الرواية السياسية الخيالية للنظام القديم، ومنها المبدأ المركزي للأمم المتحدة الذي يحظر صراحةً "التهديد باستخدام القوة ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي للدول، أو أي طريقة أخرى لا تتماشى مع أغراض الأمم المتحدة." ولقد جاء اختطاف مادورو واغتيال القائد الأعلى لإيران علي خامنئي إعلاناً من الزعيم للعالم أجمع بعدم إعفاء أي دولة من التدخل الكامل والجريء إذا ما رأى ترامب ضرورة ذلك، ولا تتمتع الأراضي الأجنبية المملوكة للحلفاء المقربين، مثل جرينلاند، بالحصانة من ضمها إذا ما قرر ترامب أن الاستيلاء عليها يصب في المصلحة الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية .

تغيير النظام الاقتصادي المتعدد الأطراف

ولكن قبل هدم الرواية السياسية-العسكرية الخيالية للنظام القديم، اعتدى ترامب على الرواية الاقتصادية الخيالية في عام 2025، عندما استكمل ما بدأه خلال رئاسته الأولى ما بين عامي 2017 و2021. وخلال تلك الفترة، واصل السياسة التي انتهجها سلفه الرئيس باراك أوباما، عبر وقف التعيينات وإعادة التعيينات لدى محكمة الاستئناف في منظمة التجارة العالمية، مما أصاب هذا الجهاز بالشلل. وكان أكثر جرأة عندما أعلن الحرب التجارية الأحادية على الصين، ليقوّض منظومة القواعد والمعاهدات بشأن التجارة العالمية التي نادت بها الولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء المؤسسات في عام من خلال تأسيس منظمة التجارة العالمية 1994 .

وفي عام 2025، توسع ترامب في حروبه التجارية لتشمل حوالي 90 دولة أخرى، منها 50 دولة أفريقية، حصل بعضها على أعلى زيادات عقابية على الرسوم في العالم، مثل ليسوتو (50 في المائة) ومدغشقر (47 في المائة) وموريشيوس (40 في المائة) وبوتسوانا (37 في المائة) وجنوب أفريقيا (30 في المائة). لم يكن هناك سبب وجيه للنسب المفروضة، إلا أنه في حالة جنوب أفريقيا، كان الأمر يرجع جزئياً إلى معاقبتها على استدعائها لإسرائيل للمثول أمام محكمة العدل الدولية بسبب ارتكابها للإبادة في غزة .

الإطار 1

إطار جديد للتجارة الدولية يصلح للجميع

أوضحت الحركة الدولية للمزارعين الريفيين (الحركة الدولية للفلاحين والفلاحات) أثناء انعقاد المنتدى العالمي نييليني الثالث في شهر سبتمبر/أيلول 2025 في سريلانكا، المبادئ الأساسية للإطار العالمي للتجارة في المنتجات الزراعية وفقاً للسيادة الغذائية .

ومع الاسترشاد بالتعريف الأساسي للسيادة الغذائية الذي نشأ في المنتدى العالمي نييليني عام 2007، ومع الاستناد إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان، يقدم هذا الإطار منظوراً أخلاقياً للتجارة التي تولي الأولوية لكرامة الإنسان والعدالة البيئية والحوكمة الديمقراطية للأنظمة الغذائية على جميع المستويات المحلي والإقليمي والعالمي .

إذ يؤكد ضرورة تصميم جميع الآليات التجارية بما يحقق مراعاة الحقوق الثابتة للشعوب والأمم في تقرير سياساتها الزراعية والغذائية الخاصة بها، مع الإقرار بأن الغذاء حق أساسي من حقوق الإنسان وليس سلعة .

ويشدد هذا الإطار على عدم استخدام الآليات التجارية باعتبارها سلاحاً أو إخضاع الحقوق الأساسية للمصالح التجارية. ولكن إعادة تشكيل التجارة باعتبارها أداة لتبادل المصالح واستبدال الممارسات الاستغلالية بالتداول التجاري .

ويُعتبر الالتزام بحماية الكوكب جزء لا يتجزأ من هذه الرؤية، وذلك من خلال الحفاظ على التنوع البيولوجي ومراعاة حدود إمكانات الكوكب والتسليم بالأدوار الهامة المنوط بها الشعوب الأصلية باعتبارهم أوصياء على الأنظمة الإيكولوجية والنهوض بالأنظمة الغذائية إلى جانب الطرق الإيكولوجية الزراعية، بدلاً من سلاسل الإمداد التي تتحكم فيها الشركات .

يتبع في الصفحة 3

الإطار 1

تابع من الصفحة 2

كما يؤكد على ضرورة أن يتسم هذا الإطار التجاري العالمي بالشمول والشفافية والإنصاف والتمكين؛ إذ يولي الأولوية ويقدم الحماية لصغار منتجي الأغذية (المزارعين/ المزارعات وعمال/ عاملات المزارع وصيادي/ صيادات الأسماك والرعاة/ الراعيات) وعمال/ عاملات الأنظمة الغذائية والشعوب الأصلية والفئات المهمشة عبر التاريخ، مع الاهتمام بشكل خاص بالنساء والأقليات الجنسانية .

ويدعو الإطار إلى إقامة منظومة لحوكمة التجارة التي تضمن دخلاً لائقاً وأحوال آمنة للعمل في أرجاء الأنظمة الغذائية والمشاركة الديمقراطية في اتخاذ القرارات التجارية والمسؤولية العامة في عمليات السوق وضبط الأسواق .

ولابد أن يؤدي الإطار العالمي للتجارة في المنتجات الزراعية إلى تحول منهجي في العلاقات التجارية بغية تحقيق السيادة الغذائية والعدالة المناخية والمساواة الاجتماعية للأجيال الحالية والمقبلة على حد سواء. فيؤكد قياس مدى تنفيذ هذه المبادئ عبر قيامها بالارتقاء الملموس بحقوق الإنسان وحماية البيئة والمساواة الاقتصادية والاجتماعية للجميع .

وكانت المساعدات الأجنبية باعتبارها أداة في السياسة الأمريكية ركيزة في النظام الدولي القديم. وكما قال توماس سانكارا، وهو أحد المقاتلين البارزين في أفريقيا من أجل التحرر، "يتحكم فيك من يطعمك". وطمعاً في إرضاء القاعدة الشعبية الموالية له من اليمين المتطرف والتي لا تولي هذه الأهمية للمساعدات الأجنبية في الحفاظ على الهيمنة الأمريكية، كانت واحدة من التصرفات الأولى لترامب، والتي قام بها مع إيلون ماسك، أثرى أثرياء العالم، هي إلغاء وكالة التنمية الدولية. وكان الأمر بمثابة مأساة للبعض، حيث كان من المفترض ببرامج المعونة الأمريكية تمويل مشاريع ضخمة في مجال الصحة العامة والصحة الإنجابية في بلدان الجنوب. ولم يشكل الأمر أية خسارة على الإطلاق للبعض الآخر، حيث كانت أغلب الأموال الخاصة بتلك المبادرات تخصص
لدفع مستحقات المقاولين الأمريكيين الذين يقومون بتنفيذها أو إدارتها .

إلا أن ترامب وماسك لم يقوما بأية خطوة لهدم أو خفض تدفق الأموال الأمريكية إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنوك الإنمائية الإقليمية التي تقوم الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها بتوصيل الأموال بغرض السيطرة على بلدان الجنوب بواسطة "المساعدة الإنمائية" أو "التعديل الهيكلي"، والتي تملك الولايات المتحدة فيها حق الفيتو.
تواصل هذه المؤسسات برامج التعديل الهيكلي التي تخلق الفقر، لاسيما في أفريقيا، وتشجع على الجهود الخاطئة المعروفة باسم الصناعة لأغراض التصدير، حتى وإن كانت الولايات المتحدة الأمريكية تفرض رسوم عقابية ضخمة على الواردات القادمة من بلدان الجنوب وتمنع جميع الجهود الرامية إلى تسوية الديون الضخمة للدول النامية (التي تزيد على 11,4 تريليون دولار).

نحو تحالف عالمي للمقاومة والتغيير

تستهدف الخطوات التي يتخذها ترامب بالأساس الشعوب والدول في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية. ويوجد منطق وراء هذه الاستراتيجية، حيث أن بلدان الجنوب خاصة هي التي غيرت ميزان القوى العالمية وخلقت أزمة الهيمنة الأمريكية. ومن معالم هذه العملية التاريخية صعود الصين لتصبح ثاني أقوى اقتصاد في العالم والهزيمة الساحقة للجيش الأمريكي في العراق وليبيا وأفغانستان على مدار ربع القرن المنصرم وصعود إيران كقوة إقليمية على الرغم من جميع الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لاحتوائها وقدرة الدول النامية على عرقلة عمل منظمة التجارة الدولية باعتبارها محركاً لتحرير التجارة وصعود دول البريكس كقوة معادلة محتملة للتحالف الغربي .

كما كانت الأزمة العميقة في النظام الرأسمالي العالمي لها أهميتها في إضعاف الزعامة، حيث تجلت بشكل أساسي في تراجع النشاط الصناعي في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وأمولة الاقتصادات الرأسمالية الرائدة حيث أصبحت المضاربة بالأحرى هي الاستثمار المفضل وليس الإنتاج والارتفاع المذهل في الدخل العالمي وعدم المساواة في توزيع الثروات والتناقض الحاد بين بقاء الكوكب والسعي الحثيث وراء تحقيق المكاسب .

إن نظام ترامب الأحادي نظام شرس. ولكن لا مجال للعودة إلى النظام القديم لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية التي يتم ممارستها بواسطة النظام المتعدد المنحاز بشكل ممنهج ضد بلدان الجنوب، خلف واجهة من الخطاب الديمقراطي الليبرالي. وبالنسبة لنا في بلدان الجنوب، بالفعل، لكل من يؤيد العدالة والسلام وبقاء الكوكب، لا بديل عن التحلي بالشجاعة في مواجهة تحدي الإبحار في المياه الهائجة في هذه المرحلة الانتقالية إذا ما أردنا الوصول إلى ملاذ النظام العالمي الجديد الذي سوف يخدم المصلحة المشتركة للإنسانية والكوكب .

في دائرة الضوء 2

استقلالية الدولة وحشد صغار المنتجين أمران أساسيان لضبط الأسواق والسيادة الغذائية ومنظومة التجارة العادلة

ولقد ضعفت أدوات تنظيم السوق على مدار العقود الأخيرة نتيجة التعديلات الهيكلية والسياسات الليبرالية الجديدة التي فاقمت من انعدام الأمن الغذائي وفضلت المضاربة وتوحيد الشركات في سلاسل الإمداد العالمية، لتنتقص بذلك من الإنتاج المحلي من الأغذية الصحية. ويقدم السياق الحالي فرصاً للدعوة إلى إعادة تطبيق اللوائح في صميم تطوير الأنظمة الغذائية .

توجد حركات في غرب أفريقيا، مثل شبكة منظمات الفلاحين والمنتجين الزراعيين، التي تقوم بأنشطة تهدف إلى تعزيز تنظيم الأسواق وإنشاء أسواق محلية تضمن عدالة الأسعار. تعمل هذه الجهود على تشجيع المزارع الأسرية ودعم الأنظمة الغذائية المحلية التي تحمي الأسواق وتقوم بوضع قنوات تسويق قصيرة لربط المنتجين بالمستهلكين .

كما أن شبكات الفلاحين المنظمة غالباً ما تقيم معارض زراعية تعمل على تعزيز الأسواق المحلية والحضرية وتؤثر على إيرادات المزارعين على نحو إيجابي. حيث أوضح صغار منتجي الأغذية في المنتدى العالمي نييليني الثالث المنعقد في سريلانكا في سبتمبر/ أيلول 2025، ضرورة إصدار التحليلات والأدلة اللازمة لأنشطة الدعوة الفعالة. وتسعى الحركات إلى توضيح أمثلة عالمية لمبادرات فعالة لتنظيم الأسواق بدعم من الباحثين، بغية توثيق المزايا الإيجابية .

في ظل هذه الحقبة الجيوسياسية العسيرة، من المهم أن تتحد الحكومات غير المنحازة وتضع سياساتها للدفاع عن صغار منتجي الأغذية لديها وحماية السيادة الغذائية .

من الضروري ضبط الأسواق وخلق أسواق إقليمية لقيام أنظمة غذائية مستقلة وضمان السيادة الغذائية. وبموجب الدفاع عن الاستقلال الوطني واستخدامه بحكمة، تستطيع الدول التوصل إلى التطبيق الفعال للوائح التي تعطي الأولوية لاحتياجات صغار المنتجين. إذ يحتشد صغار المنتجين في المناطق المختلفة للمطالبة بالتدابير السياساتية الضرورية التي تمكنهم من مواصلة الزراعة وصيد الأسماك والرعي وإنتاج الأغذية للجميع. وغالباً ما يتعرض المشاركون في المزارع الأسرية أنفسهم تحت ضغط تفرضه عليهم الأسواق العالمية غير المنظمة والتي تعطي الأولوية لمصالح الشركات والمضاربة .

لقد أبرزت الجائحة والنزاعات الجيوسياسية في العالم أوجه الضعف في منظومة التجارة العالمية والتحديات التي يفرضها الاعتماد على استيراد الأغذية والمدخلات. واختارت بعض الحكومات في أفريقيا مفهوم "السيادة الغذائية" للإشارة إلى الاكتفاء الذاتي من الغذاء المحلي من خلال اللجوء إلى طرق الزراعة الحديثة. وعلى الرغم من هذا التشويه، لوحظ زيادة التقدير لقدرة المزارع الأسرية على الصمود وفوائد الأسواق الإقليمية في مقابل سلاسل الإمداد العالمية .

وتوضح التقارير والتوصيات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) عبر لجنة الأمم المتحدة المعنية بالأمن الغذائي العالمي تدفق أغلب الأغذية التي يتم استهلاكها حول العالم من خلال أسواق إقليمية مختلفة وليس سلاسل الإمداد العالمية. تتصل تلك الأسواق بالأنظمة الغذائية المحلية والوطنية والإقليمية؛ وهي أكثر شمولاً وتنوعاً من سلاسل القيمة للسلعة الواحدة، لاسيما للنساء والشباب. وتقوم الأسواق الإقليمية بوظائف اقتصادية واجتماعية وثقافية وإيكولوجية متعددة، مما يسهم بشكل كبير في الاقتصادات المحلية عبر تمكين الاحتفاظ بالموارد وإعادة توزيعها على مستوى المزارع .

ويُعتبر تنظيم الأسواق أمراً هاماً للدفاع عن هذه الأسواق وضمان حصول صغار المنتجين على إيرادات عادلة تغطي تكلفة الإنتاج وتوفر الغذاء الصحي بأسعار ثابتة للمستهلك. ويستلزم تحقيق هذا الهدف التعامل مع أمور هيكلية بواسطة السياسات والأدوات العامة الإستباقية، مثل المخزون العام من الغذاء وحصص الواردات واللوائح الخاصة بالحد الأدنى للأسعار .

تعرف علينا

شاركت المئات من المنظمات والحركات في السنوات الأخيرة في معارك وأنشطة وأنواع مختلفة من الأعمال للدفاع عن حق الشعوب في السيادة الغذائية والترويج لهذا الحق في جميع أنحاء العالم. وشاركت العديد من هذه المنظمات في منتدى نييليني الدولي في عام 2007 وتشعر أنها جزء من حركة أوسع للسيادة الغذائية تعتبر أن إعلان نييليني في عام 2007 بمثابة منبر سياسي لها. نييليني هو صوت هذه الحركة الدولية

المنظمات المشاركة: الوكالة الأفريقية لسلامة الأغذية، فريق العمل المعني بالتحات والتكنولوجيا والتركيز، شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء، منظمة التركيز على جنوب الكرة الأرضية، جمعية أصدقاء الأرض الدولية، منظمة جرين ، لجنة التخطيط الدولية من أجل السيادة الغذائية، حركة طريق الفلاحين لافيا كمباسينا ، المسيرة العالمية للنساء، راديو العالم الفعلي، المنتدى العالمي للعاملين في الصيد وجمع الأسماك، المعهد عبر الوطني، ، المنتدى العالمي للعاملين في مصايد الأسماك، التحالف العالمي للشعوب الأصلية المتنقلة WhyHunge ,Grassroots International ,GRAIN, VSFJusticia Alimentaria Global .

أصوات من الحقل

2

خوسيه ماريا أوفيدو، الإتحاد الوطني للمنتجين الزراعيين في كوستاريكا UNAG /كوستاريكا CLOC الحركة الدولية للمزارعين الريفيين لا فيا كامبيسينا

من الزاوية الجيوسياسية، توضح الحرب الإيرانية أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد أنها يجب أن تمتلك العالم ويتعين عليها إحكام السيطرة على جميع الدول. إذ يبررون هجومهم على إيران بإدعاء ضرورة القضاء على القدرات العسكرية في المنطقة، لاسيما الصواريخ الباليستية والقضاء على الأسلحة النووية. كما تصر على تعديل نظام الحكم في إيران لتقديمه الدعم لما يطلقون عليه أعداء الغرب .
ولقد شهدنا ما تعتقده الولايات المتحدة الأمريكية، أن أمريكا مرادف للولايات المتحدة الأمريكية، وإن لم تتفق أية حكومة مع السياسات الأمريكية، لابد من التدخل أو غزوها. ومثال على ذلك ما حدث مؤخراً مع نيكولاس مادورو في فنزويلا .

لقد تعرضت دول مثل كوبا ونيكاراجوا والمكسيك وبنما لتهديدات بسبب عدم امتثالها للتوجيهات الأمريكية .

وعلى الصعيد الاقتصادي، توجد عواقب خطيرة للنزاع في غرب آسيا – المنطقة التي تنتج عشرين في المائة من النفط في العالم. وقد تفضي زيادة أسعار النفط إلى قيام موجة تضخم عالمي أو حتى مجاعة بسبب الآثار الخطيرة المترتبة على الاقتصاد، لاسيما في الصين. حيث أن الصين منتج كبير للقمح، وقد يترتب على هذا الوضع وجود نقص في الحبوب، مما يفاقم من مشكلة نُدرة الغذاء .

ونعتقد أن إمبراطورية الولايات المتحدة تنهار. والأمثلة التاريخية، مثل محاولات جيمي كارتر خلق تحالفات فعالة مع الصين في عام 1979، تتناقض بشدة مع اهتمام الولايات المتحدة بشكل خاص بقيام حرب عالمية. إن الخسائر المالية الناجمة عن هذه الحروب قد كلفت الأمريكيين 300 مليار دولار لم يتم استثمارها في الولايات المتحدة أو في أغراض التنمية المجتمعية في العالم .

ونتوقع من الناحية الاقتصادية حدوث عجز مالي ضخم في الولايات المتحدة (حيث يزيد الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الناشئة عن الضرائب)، إلى جانب زيادة الرسوم الجمركية على الصادرات إلى الولايات المتحدة، مما يضر بالأساس بمنطقة أمريكا الوسطى. وحيث تعتمد دول عديدة في منطقتنا على الواردات النفطية، يمثل التضخم مشكلة دقيقة. ويشكل انخفاض قيمة الدولار والمحاولات الرامية إلى تثمينه تهديداً أكبر بزيادة التضخم العالمي، مما يجعل الوضع أكثر خطورة بالنسبة للدول المعتمدة على إستيراد النفط .

1

زاينال أريفين فوات، سيريكات بيتاني، إندونيسيا

تعيد التوترات الجيوسياسية والجيواقتصادية الجارية العلاقات التجارية والأنظمة الغذائية في أنحاء جنوب شرق آسيا. إذ يتزايد استخدام الاقتصادات القوية للسياسة التجارية باعتبارها أداة استراتيجية، فتضغط على الدول في المنطقة لفتح الأسواق وتعديل اللوائح المحلية. وتؤثر سياسات التعريفات الجمركية المتبادلة على إندونيسيا وفيتنام وتايلاند وماليزيا، ويتعين على هذه الدول التفاوض بشأن الحصول على تيسيرات من أجل المحافظة على حق الوصول إلى أسواق التصدير. تنطوي هذه التطورات على عواقب خطيرة على الزراعة وسبل العيش في المناطق الريفية، لاسيما لصغار منتجي الأغذية الذين يواجهون مشكلة تقلب الأسعار وعدم التكافؤ في الولوج إلى الأسواق .

يوضح الإتفاق بشأن التجارة المتبادلة بين كل من إندونيسيا والولايات المتحدة الأمريكية عدم التكافؤ في الترتيبات التجارية الناشئة.
وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن تقوم إندونيسيا بزيادة الواردات الأمريكية من السلع الغذائية، مثل فول الصويا والقمح واللحم البقري، تظل الصادرات الإندونيسية خاضعة للتعريفات الجمركية وتعديل البنود التجارية التي تمنح الأفضلية للولايات المتحدة الأمريكية بدون منح إندونيسيا ضمانات مماثلة. كما أن الإتفاق يجبر إندونيسيا على الإمتثال لبعض القيود التجارية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على الدول الأخرى، مما يثير مخاوف على الدولة والسيادة الغذائية .

أما بالنسبة لصغار منتجي الأغذية في أنحاء جنوب شرق آسيا، سوف تؤدي الضغوط التي تمثلها التعريفات الجمركية المتبادلة وتحرير التجارة إلى إشعال المنافسة على الإستيراد وخفض أسعار السلع التي يتم الحصول عليها من المزارع وتقويض الأنظمة الغذائية المحلية. وتجازف هذه النماذج بترسيخ الاعتماد على الأسواق العالمية وإضعاف قدرة الدول على حماية الزراعة المحلية. ويتطلب الدفاع عن السيادة الغذائية استعادة الحيز اللازم لوضع السياسات الرامية إلى حماية الفلاحين وتنظيم الواردات وتعزيز الأنظمة الغذائية المحلية والإيكولوجية الزراعية .

وعلى الرغم من بُعد النزاع القائم في غرب آسيا من الناحية الجغرافية، نرى آثاره الخطيرة على إندونيسيا من خلال ارتفاع تكلفة الإنتاج. ويؤثر تزايد أسعار النفط عالمياً على الإنتاج والرفاهية الاجتماعية للفلاحين، وكذلك على التوزيع الذي تقوم به الجمعيات التعاونية للفلاحين. ونظراً لأهمية النفط لإنتاج الغذاء وتوزيعه على أسر المزارعين، تمثل زيادة أسعار الوقود تهديداً مباشراً على الجدوى الزراعية .

ولاتزال الزراعة الإندونيسية في مرحلة إنتقالية من الأنظمة التقليدية إلى الإيكولوجيا الزراعية، بمعنى أن الأسمدة لا يتم إنتاجها بشكل كامل محلياً. فالإعتماد بشكل كبير على الأسمدة المستوردة يرفع تكلفة مدخلات الإنتاج بدرجة كبيرة. كما تؤدي زيادة أسعار الوقود إلى عدم استقرار أسعار الغذاء. وحيث أن المخزونات الغذائية للحكومة لا تتمتع بالسيادة بعد، يصبح أكثر المتضررين هم المجتمعات الحضرية والفلاحين الذين ينقصهم المخزون الكافي من الغذاء. السيادة الغذائية والزراعة الإيكولوجية هي الإستجابة الضرورية لتلك الأزمات المتلاحقة .

أصوات من الحقل

4

آنيت هايات، التحالف الوطني للمزارع الأسرية/ مشروع الوقاية من فقدان الأراضي، الولايات المتحدة الأمريكية

غالباً ما تؤثر الإتفاقات التجارية المتعددة الأطراف والدولية بشكل كبير على صغار المنتجين، ولكنها لا تعود على صغار المنتجين بالنفع أو الإنخراط. فالكثير من صغار المزارعين، مثل أولئك القاطنين في كارولينا الشمالية (جنوب شرق الولايات المتحدة)، لا يشاركون على نحو مباشر في التجارة الدولية، ولكن القرارات التي يتم إتخاذها خلف الأبواب المغلقة على المستوى الدولي بغرض رسم علاقات القوة والتأثير عليها، يترتب عليها أثر مباشر على نفس هؤلاء المزارعين/ المزارعات والمجتمعات التي يعيشون فيها .

وأشارت التقديرات في شهر يناير/ كانون الثاني إلى الأثر المدمر الذي يمكن أن يترتب على التعريفات التجارية في إطار الاقتصاد الزراعي في كارولينا الشمالية الذي يتكبد خسائر في الإيرادات تصل إلى 1,2 مليار دولار وخسارة محتملة لعدد 8000 وظيفة. وفي ظل غياب دعم الأسعار لصغار المنتجين، ربما يعني استخدام التعريفات التجارية بطريقة عشوائية تحريض أصحاب الحيازات الصغيرة على معاداة الزراعة المؤسسية الواسعة النطاق من أجل الوصول إلى الأسواق المحلية .
وتمارس أكثر من 50 في المائة من المزارع في كارولينا الشمالية نشاطها على أقل من خمسين هكتاراً، وأكثر من 50 في المائة من المزارعين/ المزارعات يحققون دخلاً من الزراعة يقل عن 10000 دولار سنوياً. ولا نتحدث هنا عن المزارعين/ المزارعات المشاركون/ المشاركات في التصدير الدولي، إلا أنهم يمثلون في الأغلب عماد الأنظمة الغذائية المحلية التي تطعم مجتمعاتهم .
إلا أنهم يشعرون في أعماقهم أن البقالة تكلف أكثر وأن تكلفة المدخلات، مثل الوقود والأسمدة، تتزايد. ومع زيادة تكلفة الإنتاج التي يتحملها المزارعون/ المزارعات بانتظام عن الأسعار التي يحصلون عليها، تدفع الديون المتزايدة التي تتكبدها المزارع بصغار المنتجين – وهم أساس مجتمعاتنا الريفية – خارج الأرض. ويحمل نفس هؤلاء المزارعين/ المزارعات الصغار في داخلهم مفتاح الصمود وبناء المجتمعات، ولكنهم يحصلون على معاملة وكأنهم أدوات في لعبة، ويحصل الإنتاج على تقدير ضعيف، وهو الذي يبني كذلك الإقتصادات المحلية.
يتعين على السياسات التجارية تعزيز سبل العيش لصغار المزارعين/ المزارعات والمجتمعات الريفية وتيسير الحصول على الأراضي والسيادة الغذائية وتمكين الإدارة التي تدعم إنتاج الأغذية القادرة على التحمل والإيكولوجية الزراعية في الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها .

3

أندوني جراسيا
Euskal Herriko Nekazarien Elkartasuna
بيزكايا، أسبانيا -EHNE

كانت السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي، بدءاً من الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) وضم الزراعة والأغذية إلى منظمة التجارة العالمية، حاسمة فيما يتعلق بالسياسة الزراعية والغذائية، وترتبت عليها عواقب جسيمة طالت صغار المزارعين/ المزارعات. استبعد هذا الإلحاق الأدوات المستخدمة في تنظيم الأسواق والأسعار التي تضمنتها السياسة الزراعية المشتركة حتى عام 1992.
وعلى الرغم من فشل منظمة التجارة العالمية، تابع الإتحاد الأوروبي تطبيق اتفاقات التجارة الحرة بدون أية قيد أو شرط، بينما كانت الزراعة والأسواق الداخلية بمثابة أوراق مساومة .

لقد أدى الإنفتاح إلى الأسواق الدولية وخفض التعريفات وتقليل الأسعار على المزارعين/ المزارعات والسياسة الصارمة للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالصادرات الزراعية، إلى خفض شديد في ملايين صغار المزارعين/ المزارعات. إذ فقد الإتحاد الأوروبي خمسة ملايين مزرعة ما بين عامي 2013 و2023. ويتحمل الإتحاد الأوروبي وسياسته بشأن الصادرات الزراعية المسؤولية المباشرة عن تزايد المضاربة على الأغذية في العالم. إن النموذج الزراعي في الإتحاد الأوروبي يأخذ شكل الصناعات الزراعية بصورة متزايدة ويقوم على أساس إقتصادات الوفرة .

إلا أن الإكتفاء الذاتي من الغذاء في الإتحاد الأوروبي أصبح أقل الآن، حيث تخضع سيادته الغذائية واستقلاله الإستراتيجي لإتفاقات التجارة الحرة والمصالح الاقتصادية للنخبة الراسخة في العولمة. اهتم الإتحاد الأوروبي في التشريع السابق بتوضيح كيفية الإستجابة للأزمات المناخية والبيئية والمتعلقة بالتنوع البيولوجي والطاقة والأغذية بواسطة الصفقة الخضراء الأوروبية – وإستراتيجية "من الحقل إلى المائدة" والمبادرات المتعلقة بالتنوع البيولوجي على الرغم من عدم التشكيك في سياسته التجارية .

ويظهر بوضوح في ظل الوضع الجيوسياسي الجديد ضعف هذه المقاربات وتضاربها مع جماعات الضغط التجارية الدولية. إذ يتراجع الإتحاد الأوروبي عن موقفه السياسي من التطرق للأزمات ويواصل بقوة إتفاقات التجارة الحرة لإظهار القوة عالمياً، إلا أن كل ذلك يتداعى عندما يظهر للعيان خضوعه للولايات المتحدة عند إتخاذ القرارات. ولقد اقترحت المفوضية الأوروبية زيادة الإنفاق العسكري في ميزانية الإتحاد الأوروبي لعام 2028 وما بعده، مع خفض الدعم للمزارعين/ المزارعات. وتتراجع سريعاً السياسة الزراعية المشتركة وسياسات حماية البيئة .

كما أن المفوضية الأوروبية قد سرعت من وتيرة اتفاقات التجارة الحرة، دونما الإلتفات إلى قرارات البرلمان الأوروبي وانتشار المعارضة من المزارعين/ المزارعات. والآن تحدث الهجمات الأمريكية والإسرائيلية على إيران، وتشعل حرباً لها تبعات عالمية، مما أثار تكهنات قوية بشأن الوقود وتكلفة الإنتاج والأغذية – مما يشكل من جديد مخاطر على السيادة الغذائية والحصول على الغذاء وهشاشة الأنظمة الغذائية العالمية بسبب سياسات الإتحاد الأوروبي .

الإطار 2

الهيئات العالمية للتمويل والتجارة تسمح بالتعدي على المحيطات والأنهار وجماعات صيادي/ صيادات الأسماك

المحيطات من أجل تحقيق أرباح مؤسسية. مما يدفع إلى تأجيج الأزمة المناخية وتجريم مجتمعات صيادي/ صيادات الأسماك الذين يقاومون سلعنة المحيطات ومصايد الأسماك والسواحل، ويعارضون على جميع الأصعدة الحلول الخاطئة والإستيلاء على الأراضي بموجب مزاعم خضراء" أو "زرقاء" زائفة" .

لقد تم استخدام كل من منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي واتفاقات التجارة الحرة في تقويض السياسات الوطنية التي كانت تحمي سيادة الشعوب المفروضة على الموارد الطبيعية والأسواق المحلية .

وتستنكر الحركات من أمثال المنتدى العالمي للعاملين في مصايد الأسماك WFFP كل من يصر على الدفع بهذه الأجندة، لاسيما المنظمات البيئية الدولية الكبرى والبنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية والشركات الكبيرة؛ وتدعو إلى تنمية حقيقية تقودها المجتمعات وتقوم على أساس الحقوق ويرسم خطوطها جماعات صيادي/ صيادات الأسماك .

كما يظلون ملتزمين بالمشاركة في المنصات الشرعية للسياسات المتعددة الأطراف بشأن الغذاء ومصايد الأسماك والزراعة والمناخ والتنوع البيولوجي وحقوق الإنسان، بغية مناصرة إستقلالهم السياسي والحكم الرشيد المتعارف عليه. ويشيد المنتدى العالمي للعاملين في مصايد الأسماك بمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ولجنة مصايد الأسماك ولجنة الإعانات المقدمة لمصايد الأسماك ومجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان باعتبارها هيئات الأمم المتحدة الملائمة للحوكمة العالمية التي تشارك فيها بقوة المنظمات الاجتماعية .

إن استمرار الدول الإمبريالية في جمع الثروات لا يؤدي فقط إلى استغلال ومصادرة الأراضي التاريخية والتقليدية والأصلية المتعارف عليها لجماعات الصيادين/ الصيادات والمجتمعات الساحلية، بل يقضي في ذات الوقت على حقوقهم السيادية في الأراضي والمياه ومصائد الأسماك، مع القيام بتطهير عرقي ونزع جذور أسلوب حياتهم وهوياتهم الاجتماعية الإيكولوجية وإنتمائهم الثقافي بطريقة عنيفة من السواحل والأنهار والمياه الداخلية وغابات المانغروف والجزر والبحار وجميع أراضيهم التقليدية.

لقد تسارعت وتيرة الإستيلاء على المحيطات والأراضي، بما في ذلك مصايد الأسماك، من خلال الصناعات الإستخراجية (التعدين والنفط والغاز)؛ وصيد الأسماك للأغراض الصناعية بطريقة مدمرة؛ ومشاريع البنية التحتية الضخمة (القنوات المائية ومزارع الرياح الصناعية وخطوط الأنابيب والمدن الذكية والإستصلاح وبناء الموانئ)؛ وبرامج الحفظ المالية مثل 30*30 وتدابير الحفظ الأخرى الفعالة القائمة على أساس المنطقة OECM -
وتسويق الطبيعة وخصخصتها؛ والإستزراع المائي الصناعي المؤسسي مصانع الأسماك أو الأغذية الزرقاء .

والسرديات، من أمثال "النمو الأزرق" و"الاقتصاد الأزرق" و"التحول الأزرق"، تعد بالإستدامة ولكنها تسرع من وتيرة الإستيلاء وتصل إلى التمويه الأخضر. ولقد تم إدماج هذه المبادرات في الإقتصادات المحلية من خلال برامج التمويل الأزرق والذي يلزم الدول بشروط ضريبية تعمل على إخضاع السيادة لرأسمال عبر وطني، مما يختزل حتى الدول التي يتم انتخابها بطريقة ديمقراطية إلى "دول ريعية" تقوم بتأجير

الإطار 3

شعوب البذور في مواجهة طغيان التجارة العالمية

والآن وقد يتم استخدام التجارة كسلاح في الحروب، تصبح مثل هذه المبادرة أمراً أساسياً .

وتقول محكمة الشعوب الدائمة: "شعوب البذور" هو مصطلح شامل يتجاوز الحدود ويشير إلى هؤلاء الذين يواجهون صعوبات منوعة ولكنها متقاطعة ومتكاملة في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وإن لم ننظر إلى الأمر بهذه الطريقة، سوف تجد الشعوب التي تهتم ببذورها ومحاصيلها مفككين في وجه القوة الغاشمة المستخدمة في إعادة هيكلة التجارة العالمية. وأمام تفكك القانون الدولي، تستطيع الشعوب وبذورهم تقديم الإعاشة في كل مكان، وتحدي، ليس فقط الرأسمالية العالمية وسلاسل الإمداد، بل تحويل أسس الحياة إلى سلعة .

البيان الصادر عن محكمة الشعوب الدائمة :
https://permanentpeoplestribunal.org/the-permanent-peoples-tribunals-declaration-in-defence-of-the-seeds/?lang=en

استضافت جماعة البذور في أمريكا اللاتينية محكمة الشعوب الدائمة في كارتاجو، كوستاريكا، خلال الفترة من 19 إلى 21 يناير/ كانون الثاني 2026، من أجل "تسليط الضوء على ضرورة الدفاع عن العلاقة بين الشعوب ومحاصيلها وبذورها الأساسية" – وهي علاقة وجودية ترجع إلى قديم الأزل، ولها أهميتها في تولي زمام الإنسانية والكوكب نحو المستقبل.
لقد نما إلى سمع محكمة الشعوب الدائمة التهديدات التي تتعرض لها المجتمعات المختلفة حول العالم أثناء سعيها للمحافظة على بذورها وتكاثرها بعيداً عن الأسواق والقيود التي تفرضها الملكية الفكرية والتقنيات البيولوجية والرقمية .

وتوضح محكمة الشعوب الدائمة أن التركيبة السياسية أدت إلى تحول الأغذية والتغذية تدريجياً إلى قطاع في الاقتصاد، حيث ينفصل كل ما يتعلق بالإعاشة عن الحياة الفعلية للشعوب، ليصبح جزءاً من السوق العالمية. ويسعى إحتكار القلة إلى تحويل الشعب إلى كتلة متجانسة من المستهلكين، وتحويل التنوع الطبيعي إلى سلع ربحية .

الإطار 4

سقوط المؤتمر الوزاري الرابع عشر – هذا أمر رائع !

ولكن حتى وإن كانت المنافسة مثالية وألاعيب السلطة مستبعدة، فإن إطار منظمة التجارة العالمية غير مقبول. نحن نرفض الفرضية القائلة بضرورة معاملة جميع الأشياء على الأرض وعمالنا باعتبارهم بضاعة، واعتبار العلاقات الإنسانية قائمة على أساس المنافسة الدائمة .

من العبث توقع إجراء إصلاح ضخم في منظمة التجارة العالمية بما ينهض برفاه الطبقات العاملة في العالم وحقوقهم وتطلعاتهم واحتياجاتهم. كما أن ذلك يضر بالديمقراطية التشاركية والمساءلة ويمثل خطراً عليهما، حيث أن التفاوض بشأن التجارة والاستثمار والاتفاقيات المتعلقة بهما في دول عديدة لا تخضع للمراقبة المحلية .

وبينما نكثف طلباتنا الأساسية بشأن وضع حد لمنظمة التجارة العالمية، نحتاج كذلك إلى استخدام القانون الدولي لحقوق الإنسان بكامل هيئته، على نحو فعال وقوي، بالإضافة إلى التزامات الحكومات إزاء حقوق الإنسان للطعن على السلطة التي تمارسها منظمة التجارة العالمية على سياساتنا المحلية. لا يمكن التضحية بحقوق الطبقة العاملة وصغار موردي الأغذية لصالح تحقيق مصلحة الشركات. نحن نريد السيادة الغذائية وليس التجارة الحرة !

للتعرف على المزيد من التفاصيل، يُرجى الاطلاع على بيان ياوندى: منظمة التجارة العالمية والتجارة الحرة يفضيان إلى الجوع والفقر وانعدام المساواة
https://viacampesina.org/en/2026/03/yaounde-declaration-the-wto-and-free-trade-cause-hunger-poverty-and-inequality

سقط المؤتمر الوزاري الرابع عشر لمنظمة التجارة العالمية المنعقد في ياوندى بالكاميرون حتى بدون إصدار إعلان وزاري. وتم إرجاء المفاوضات بشأن مسائل التجارة الإلكترونية والوقف الاختياري للطعون المقدمة بشأن انتهاك اتفاق تريبس والإعانات المقدمة لمصايد الأسماك والزراعة وإصلاح منظمة التجارة العالمية والباقة المخصصة لأقل البلدان نمواً، إلى اجتماع المجلس العام في جينيف . جاء السقوط ليعلن عن نصر افتتاحي في معركة أوسع نطاقاً. وبينما رفضت دول نامية عديدة السماح للولايات المتحدة وجماعاتها الدفع قدماً بخططها من خلال خديعة الأطراف المتعددة، ليس ذلك تمرداً صريحاً لدول الجنوب. لايزال الكثير من دول الجنوب متمسكة بمنطق التجارة الحرة، فتقدم المقترحات التي تقوّض السيادة الغذائية وتحقق الفائدة للأعمال الزراعية على حساب الطبقة العاملة وصغار موردي الأغذية .

لجأت الدول الثرية على مدار ثلاثين عاماً إلى نبرة التجارة القائمة على القواعد ومبدأ المعاملة بالمثل والوعود بزيادة المساعدة الإنمائية والمضايقات الصريحة من أجل إضعاف التحالفات بين دول الجنوب واستخلاص امتيازات أكثر منهم. لطالما كانت قواعد منظمة التجارة العالمية تتغير لصالح القوى الاستعمارية السابقة. فيثّبتون النتائج المواتية لاقتصاداتهم ونخبهم وأعمالهم، ويجمعون القوة المؤسسية العابرة للحدود في الأنظمة الغذائية والصحة العامة وجميع القطاعات الحيوية اللازمة للحياة الكريمة .

يدعم هذه النشرة كل من :
حركة لا فيا كامبسينا، AEF، AFSA، Brot für die Welt، ETC، FIAN، Focus on the Global South، FoEI، GRAIN، Grassroots International، IATP، وWhyHunger، Thousand Currents، TNI، VSF-Justicia Alimentaria Global، أوكسفام ألمانيا أوكسفام سوليداريتي